

انعكاسات الصراع في اليمن على الأحزاب السياسية

عاصم العشاري
ماجد المذحجي



مؤسسة رنين! اليمن © 2015

جميع الحقوق محفوظة. يمكن استنساخ هذا المنشور بأي وسيلة مجاناً لغرض المناصرة، وحملات التوعية، وليست للأغراض التجارية. هذه الوثيقة متاحة برخصة المشاع الإبداعي، نَسَب المَصْنَف، الترخيص بالمثل، الصادرة 3.0 غير موطنية (CC BY-SA 3.0)



في مارس 2015 تحولت الأزمة السياسية اليمنية وبشكل مفاجئ إلى صراع مسلح مشكلاً نقطة تحول رئيسية في البيئة السياسية اليمنية رُجحت فيها خيارات القوة على أدوات الفعل السياسي المدني، وقد إنعكس ذلك بشكل كبير على الدور السياسي للأحزاب اليمنية وحضورها في ساحة العمل العام.

إن تطورات الصراع المسلح الذي صعده أنصار الله "الحوثيون" منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء وظهورهم كسلطة أمر واقع بديلة عن سلطة الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي، وذهابهم إلى إسقاط العديد من المحافظات بقوة السلاح، وكذلك دخول المملكة العربية السعودية قائدة لتحالف عربي موسع كطرف في معركة عسكرية ضد من يسمونهم بالإنقلابيين، بالإضافة إلى تشكل جماعات مسلحة تُدعى بالمقاومة في عدة مناطق محلية في شمال اليمن وجنوبه.. كل ذلك غير من وجه اليمن وملامحه، وأدى إلى إفراز واقع سياسي جديد مازالت تغيراته المتسارعة لم تتجلى بشكل كامل بعد.

تقدم ورقة السياسات هذه مقاربة لإنعكاسات الصراع الجاري في اليمن على بيئة العمل السياسي، والأثر السلبي على العمل الحزبي في اليمن بسبب ما يحفزها العنف من إنقسامات أهلية وصعود للميليشيات، علاوة على كونها تستكشف الخيارات المتاحة لإعادة إنتاج أدوار سياسية للأحزاب اليمنية في ظل المشهد الحالي.

ويصدر موجز السياسات هذا من مؤسسة رنين! اليمن ضمن مشروع إعداد الأوراق السياسية الممول من مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.

مقدمة

ما الذي أحدثه الصراع المسلح في البيئة السياسية؟

تُحرك الصراع عوامل مختلفة ومستويات متعددة من التناقضات بين أطرافه تنشط فيها الحساسيات المكانية والجهوية والتعريفات المذهبية الصاعدة، وهي تتجاوز مع إرتدادات الصراع الإقليمي بين محوري إيران والسعودية

مع نهاية أعمال مؤتمر الحوار الوطني في يناير عام 2014، تستمر رقعة العنف بالتوسع وبشكل غير مسبوق في معظم المحافظات اليمنية، بين قوات جماعة أنصار الله وتلك الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة، والقوات الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

ولكن هذا المشهد المعلن للمعارك المسلحة بأطرافها الرئيسية لا يختصر الطبيعة الفعلية للصراع الجاري، فالأمر أكثر تعقيداً من هذا التقسيم الأولي، حيث تحرك الصراع عوامل مختلفة ومستويات متعددة من التناقضات بين أطرافه، تنشط فيها الحساسيات المكانية والجهوية والتعريفات المذهبية الصاعدة، وهذه العوامل كلها تتجاوز مع إرتدادات الصراع الإقليمي بين محوري إيران والسعودية، لينعكس كل ذلك بهذا التفجر غير المسبوق في اليمن.

وإضافة إلى ذلك فإن الفرز المعلن في المعركة بين طرفي الصراع يُخفي تعدد هويات وأجندات الأطراف في كل معسكر، وخصوصاً في المعسكر الممثل بسلطة الرئيس هادي والذي يخوض التحالف العربي - بقيادة السعودية - هذه الحرب تحت عنوان إعادة الشرعية إلى سدة الحكم في اليمن ممثلة بالرئيس هادي.. إن الأمر أكثر تعقيداً من هذا الهدف المعلن، حيث أن جماعة أنصار الله ومن خلال تمددها الواسع وصولاً إلى عدن إستطاعت أن تخلق أسباباً مختلفة للقتال ضدها، فالجنوب على سبيل المثال تُحركه أجندات متعددة ضد أنصار الله ومستقلة عن الأهداف النهائية لمعركة التحالف السعودي، فالسلفيين بحضورهم الواضح في الشارع وجماعة منظمة تخوض المعركة ضداً على نقيض مذهبي هو "الحوثيين"، وأيضاً لترسيخ سلطة فعلية على الأرض تتفاسم بعضاً منها الآن مع أطراف أخرى في المعركة مثل الحراك الجنوبي والقبائل والقاعدة وحتى داعش.

هذه العناوين الغير مرئية للمعارك تتغير في كل منطقة يخاض فيها القتال ضداً على الحوثيين، فتعز على سبيل المثال تُنشط فيها المعركة حساسية مناطقية تستدعي تاريخ الصراعات في السبعينات والثمانيات بين الجبهة الوطنية وقوات الجيش التابعة لدولة الشمال سابقاً علاوة على تعريف مذهبي وجهوي يُنظر فيه للحوثيين وقوات صالح كتعبير لمحاولة أبناء المذهب الزيدي إعادة التسلط عليهم كشوافع ليتداخل ذلك مع التعريف المناطقى لهم باعتبارهم شماليين، وبغض النظر عن مدى حقيقة هذه الرؤية للحوثيين إلا أن النظر إليهم كجماعة ذات تعريف ديني مذهبي زيدي يُصعد هذا التلقي المتوتر لهم.

معود الميليشيات

على الرغم من فارق أوزان القوة لصالح التحالف العربي المساند للقوى المقاومة للحوثيين والجيش الموالي

للرئيس هادي، فإن إستمرار القتال المسلح بدون أفق واضح للحسم لصالح أي طرف يؤدي لتخريب البيئة السياسية التقليدية، ولقد أدى زوال الشرعية في صنعاء إلى صعود جماعات مسلحة أصبحت تعرف بالمقاومة أخذت زمام القتال في مواجهة جماعة أنصار الله، وهي "مقاومة" غير موحدة القيادة والأهداف، بل تبدو السمة الغالبة عليها هي تعدد أجنداتها، ولا يندفع معظمها للقتال تحت عنوان شرعية هادي حتى لو تلقى بعض أطرافها الدعم من السعودية!

تقويض التمثيل السياسي التقليدي

فإن تأييد شرعية هادي أمر لم يكن بارزاً ومعلناً بوضوح لدى الأطراف السياسية الأخرى بإستثناء حزب الإصلاح الذي أيد شرعية هادي وعملية عاصفة الحزم، بينما سكت كل من الحزب الإشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري عن الأمر..

تتعاضم سلطة هذه الجماعات المسلحة على أرض الواقع، وتستقطب شعاراتها سكان كل محافظة تشهد معاركها، وهي وإن كانت لا تُمكن تحالف صالح والحوثيين من فرض سلطة نهائية على المدى القصير فإن مخاطرها الأهم تكمن في أنها ستؤدي إلى إنضاج القوى الصاعدة من المعارك على الأرض

و"ملشنة" المجتمع، وفي ظل عدم تهيكلها تحت أجندة وطنية مشتركة وعنوان قيادي موحد سيتولاها أمراء حروب صغار يستفيدون من دورة العنف، كما أن واحدة من المآلات الخطيرة لإستمرار الصراع بشكل مفتوح هو تقويض التمثيلات السياسية التقليدية وإنهاء دور الأحزاب لصالح "المقاومات" الصاعدة! حيث ستكون هذه الأخيرة ذات تعبير أكثر عن الهويات الصراعية التي يتم من خلالها فرز السكان في مناطق القتال.

إستقطاب وتفاعل حزبي مُربك

لقد أدى الصراع السياسي والمعارك المسلحة التي أعقبته إلى إستقطاب غير مسبوق للفاعلين السياسيين ما بين سلطة الحوثيين وسلطة هادي، وإنضمت الأحزاب ذات الخلفية الدينية القرية مذهبياً من الحوثيين مثل حزب الحق - الزيدي الهوية - وإتحاد القوى الشعبية إلى تحالف الحوثيين وصالح علاوة بالطبع على حزب البعث القومي. ولكن في المقابل فإن تأييد شرعية هادي أمر لم يكن بارزاً ومعلناً بوضوح لدى الأطراف السياسية الأخرى بإستثناء حزب الإصلاح الذي أيد شرعية هادي وعملية عاصفة الحزم، بينما إلتزم كل من الحزب الإشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري الصمت - على الرغم من مشاركة قيادات سياسية من هذين الحزبيين في مؤتمر الرياض - وأطلاق مبادرات سياسية لحل الأزمة في بداية الأمر و لكنها لم تؤخذ بجديّة كافية، كل تلك المحاولات كانت تفصح عن رغبتهم بأن يكونوا طرف ثالث بين المعسكرين المتصارعين على إمتداد الأراضي اليمنية، طرف يميل لخيارات الحل والتسوية السياسية.

الوضع الحزبي الحالي

من المهم أن تحافظ الأحزاب على حضورها عبر وسائل الإعلام المختلفة والتعبير من خلالها عن مايعانيه المواطن مع إشتداد وطأة الحصار المفروض على البلد وبما يساعد على تعزيز ثقة المواطن بمواقفها تجاهه..

إن الإعاقات الأساسية التي تعترى وضع الأحزاب السياسية اليمنية متعددة وكبيرة وصعبة، ويعود جزء كبير منها في الأصل إلى أسباب داخلية، مثل طبيعتها التنظيمية القديمة التي نشأت في ظروف العمل السري لمعظم هذه الأحزاب والتي لم تخضع للتحديث والمواكبة، إضافة إلى مشكلة الإحتكار السياسي لصناعة القرار والتي عادةً ماتكون حكرًا على دائرة صغيرة من القيادات العليا في معظم الأحزاب، ويضاف لذلك عدم التجديد في المستويات التنظيمية المختلفة مما يضمن تأهيل فئات عمرية شابة ودفعتها إلى مواقع الفاعلية وصنع القرار.

وإضافة إلى كل ماسبق بالطبع لا يمكن تجاوز تداعيات عقود من الإستهداف الأمني والسياسي للعمل الحزبي وتجريف الحياة العامة مما أثر سلباً على أداء الأحزاب السياسية وحضورها في المجتمع، وعلى الرغم من كون الفترة التي أعقبت أحداث عام 2011 أتاح فرصاً مناسبة للأحزاب لتجديد حضورها في المجتمع، إلا أن عملية التقاسم السياسي للسلطة الذي كرسه المبادرة الخليجية جعل الأحزاب مشغولة بهذه المحاصصة ومنصرفاً عن مساحة الحريات الواسعة التي ترتبت على تفكك قبضة النظام ودخول المجتمع بشكل غير مسبوق إلى حقل السياسة، ليظل الوضع الحزبي بذلك جامداً وغير قادر على إحراز أي تقدم حقيقي، ليأتي الصراع الذي نشأ مؤخراً ليقضي على بقية آمال وفرص الأحزاب اليمنية في تفعيل العمل الحزبي والسياسي في البلد.

ما هي فرص الأحزاب الان؟

يجب تعزيز التشاور والإتصال مع الأحزاب السياسية اليمنية، فإن أي إهمال لدورها يعني تكريس التمثيلات الميليشاوية الصاعدة وهذا على المدى الطويل لن يصنع الإستقرار في اليمن..

إن الإستقطاب السياسي بين طرفي الصراع، والذي يتجاوز مع تجريف بيئة عمل الأحزاب السياسية نتيجة الصراع المسلح وإستيلاء الجماعات المسلحة المستمر على تمثيل المواطنين، يضع الأحزاب السياسية اليمنية أمام تحديات كبيرة للحفاظ -ليس فقط على دورها بل على وجودها وكيانيتها- وهو أمر سيكون ملحاً في حال إستمرار الصراع المسلح وتحوله إلى حرب أهلية تلوح نذرها في

الأفق، حيث لا يعني ذلك سوى تصفية الأدوار السياسية التقليدية القائمة على أدوات مدنية وإعادة تعريف الممثلين السياسيين بما يستدعي الميليشيات الصاعدة كمثل للجماعات الأهلية بتعريفاتها الطائفية أو المناطقية وإستبعاد الأحزاب التي تفشل في تمثيل المواطنين في مثل هذه الأوضاع.

ولذلك فإن الدفع بحلول سياسية للأزمة بما يكفل إنهاء الصراع بشكل سريع، وبما لا يشرعن بالضرورة

لسلطة الأمر الواقع التي فرضتها جماعة أنصار الله، هو أهم تحرك منتظر من الفعاليات السياسية الحزبية في اليمن. إن إعادة الإعتبار لخيار التفاوض والحلول السياسية سيمكن الأحزاب من إعادة تعريف نفسها كممثل للمواطنين ويعيد الإعتبار لها على حساب خيارات العنف والصراع المسلح التي تعني تصفية حضورها ودورها بشكل دائم.

إن النجاح بهكذا خيار يحتاج إلى إعادة تنشيط مبادرات حلول سياسية للأزمة ولكن بشكل مختلف عن التي تم بها تقديمها من قبل المبادرات السياسية السابقة لكل من أحزاب الإشتراكي والناصري. كما يجب على هذين الأخيرين إنتاج مبادرة مشتركة لما يمنحه ذلك من وزن أكبر قياساً بالمبادرات الفردية لكل منهما، وهو أمر يساعد عليه التقائهما في الموقف العام من الصراع المسلح. إن هكذا مبادرة سياسية تمتلك فرصاً لهما كطرفين لم يتورطا بشكل كبير في الإستقطاب بين أطراف الصراع، ولكنها بالضرورة تحتاج تسويقاً سياسياً لدى الفاعلين الإقليميين الأساسيين في الأزمة مثل السعودية وإيران ويجب أن تمر عبر طريق مسقط أيضاً، الحاضن المقبول حتى الآن لخيارات التفاوض السياسي، كما أن كسب مؤثرين دوليين مهمين مثل الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية وبريطانيا في صف مبادرة سياسية كهذه سيمنحها ثقلاً أكثر وسيجعلها عنصراً قيماً في فرص الحل السياسي. بالتأكيد لا يتوقع نجاح سريع لهذه الخيارات وسيجد هذا التحرك السياسي مقاومة من أطراف متعددة تفضل خيارات الحسم العسكري والسلاح، ولكن على الرغم من هذا التحدي فإن ذلك سيعيد تعريف العمل الحزبي كطرف إيجابي صاحب مبادرة جادة قادر على تمثيل مصالح المواطنين في اوقات السلام.

توصيات

إلى الأحزاب اليمينية:

- إن إستمرار الصراع المسلح يأتي على حساب دورها وتمثيلها للسكان، وهو ما يستدعي منها تحرك سريع لإيقافه وإعادة الإعتبار لخيارات السياسة لا السلاح في حل الأزمة في اليمن.
- السعي الجاد والتحرك المستمر للبحث في فرص السلام الممكنة وبلورتها عبر مبادرات سياسية يمكن من خلالها وقف الحرب.
- من المهم أن تحافظ الأحزاب على حضورها عبر وسائل الأعلام المختلفة والتعبير من خلالها عن مايعانيه المواطن مع إشتداد وطأة الحصار المفروض على البلد ومما يساعد على تعزيز ثقة المواطن بمواقفها تجاهه.
- يقح على عاتق الأحزاب اليوم مسؤولية تمثيل المواطن بعيداً عن الإعتبارات التي فرضتها المعارك وتبني قضاياها والإنتهاكات التي تعرض لها.

إلى الحزب الإشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

- من المهم الإستفادة من إتخاذهما موقفاً محايداً نسبياً خلال الصراع، وتطوير مبادرة مشتركة لحل الأزمة.
- تطوير آليات التواصل مع الفاعلين الدوليين الأساسيين في اليمن مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية ودول الإتحاد الأوروبي. ووضع جدول زمني يضمن متابعة جادة للجهود المبذولة لإخراجها إلى أرض الواقع.
- إن عدم التورط في الإستقطاب السياسي بين أطراف الصراع لا يعني الإنسحاب، ولذلك يجب تعزيز الحضور السياسي اليومي عبر الوسائل المختلفة وخصوصاً الإعلام.

إلى الفاعلين الاقليميين والدوليين:

- يجب تعزيز التشاور والإتصال مع الأحزاب السياسية اليمينية، فإن أي إهمال لدورها يعني تكريس التمثيلات الميليشاوية الصاعدة وهذا - على المدى الطويل - لن يصنع الإستقرار في اليمن.
- من الضروري إشراك الأحزاب السياسية بشكل مباشر في أي مسار تفاوضي لحل الأزمة والصراع المسلح في اليمن.

حول الكاتبان

ماجد المذحجي

المدير التنفيذي لمركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. وهو باحث ومحلل سياسي يمني، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة دمشق.

عاصم عبدالقوي العشاري

طالب ماجستير علوم سياسية، يعمل حالياً في مجال إعداد اوراق السياسات العامة والابحاث السياسية لعدد من المنظمات الدولية (سيفرولد، مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط - اوكسفام) كما يعمل في ادارة واعداد المشاريع والبرامج التدريبية الخاصة بتأهيل الشباب في الجانب السياسي والحقوقى سابقاً عمل كاستشاري مع الوكالة الامريكية (USAID) قطاع الشباب ضمن مشروع استجابة (RGP) وعضو في الفريق الاكاديمي لمشروع بوصله الناخب (Oxfam Noveb) مدرب في الانظمة السياسية والانتخابية.



رنين! اليمن هي مجموعة من الشباب اليمني المتحمس المشارك في أحداث أكبر قدر من التأثير في إيصال أفكارهم وآرائهم لاستقطابها على المستويين الوطني والدولي، حددت مهمة المؤسسة في إيصال أفكار وآراء الشباب إلى ساحات صياغة السياسات العامة في اليمن ودعم المشاريع الشبابية ذات الأهمية الوطنية والدولية.

Sana'a, Yemen (Hadda St. Al-Misbahi Intersection) P.O. box: 16155
Office Tel: +967-1- 454 416
Fax: +967-1- 454 417
E-mail: info@resonateyemen.org
Website: resonateyemen.org



حول مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

”تتجلى الديمقراطية بشكل مختلف في كل بلد تمارس فيه“ مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) منظمة غير ربحية وغير حزبية تركز جهودها لدراسة كيفية تمكين الديمقراطيات الحقيقية في الشرق الأوسط وتمكين الولايات المتحدة في دعم هذه العملية على أفضل وجه.

Project on Middle East Democracy (POMED)
1611 Connecticut Ave NW, Suite 300 Washington, DC 20009
Tel.: +1 202-828-9660
Website: www.pomed.org